جامعة جيجل

قسم العلوم الاقتصادية

امتحان مقياس: الإنتاج الدولي والشركات متعددة الجنسيات

السنة الأولى ماستر، اقتصاد دولي، يوم 2023/05/27

أجب باختصار على:

السؤال الأول: 09 نقاط.

تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات عدة تقنيات لتسيير المخاطر في الدول المضيفة. اشرح تقنيات تسيير المخاطر التالية: تقلبات سعر الصرف، ارتفاع الأعباء الضريبية وقيود تحويل الأرباح إلى الخارج، مع تبيان أثر ذلك على الدول المضيفة

السؤال الثاني:

حلل تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية في جانب الحساب الجاري من ميزان المدفوعات، مع توسيع التحليل ليشمل حالة الجزائر.

الإجابة النموذجية لامتحان: الإنتاج الدولي والشركات متعددة الجنسيات، السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاد دولي، ماي 2023.

الجواب على السؤال الأول: 9 نقاط.

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتوزيع فروعها في العديد من الدول، وتعمل تحت سيطرة مركزية موحدة وفق إستراتيجية مبنية على استغلال الفروق والاختلافات القائمة بين الأنظمة المالية والنقدية المختلفة في الدول المضيفة، مدعومة بخلق علاقات مالية وتجارية بين هذه الفروع، وتسمح هذه النظرة الكلية للشركة متعددة الجنسية واستغلال هذه العلاقات بتحقيق:

- **الحد من الأعباء الضريبية:** نظرًا لاختلاف النظم الضريبية في الدول التي تتوزع عليها فروع الشركة متعددة الجنسية، تقوم الشركة بغية التخفيف من الأعباء الضريبية بنقل أرباح الفروع المختلفة إلى الفروع التي تنشط في ظل أفضل النظم الضريبية مثل المناطق المعروفة بالجنات الضريبية.

- **التحايل على قيود تحويل الأرباح:** يتم استخدام أسلوب نقل رؤوس الأموال بين الفروع من خلال التحكم (والتلاعب) في أثمان السلع والخدمات المتبادلة بين الفروع نفسها، إذ يتم نقل الأموال من الفروع الموجودة في البلدان التي تشترط إعادة استثمار الأرباح مثلاً، إلى فروع أخرى في دول لا تشترط ذلك، بشراء تجهيزات من الشركة الأم (أو أحد الفروع الأخرى في دول أخرى)، وبطلب مساعدات تقنية، وقامت بإعداد فواتير بمبالغ خيالية كسياسة لتصدير الأموال والأرباح للشركة الأم (أو الفروع الأخرى) في ظل القيود المفروضة.

- **الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف:** عند بداية ظهور بوادر انهيار قيمة عملة إحدى الدول المضيفة، تصدر الشركة الأم أوامر إلى فروعها المتواجدة في هذه الدولة بتحويل أصولها المالية السائلة إلى فروعها المتواجدة في دول أخرى تعرف استقرارًا نقديًا.

وتستخدم في ذلك الشركة متعددة الجنسية عدة أساليب منها زيادة الأرباح التي يوزعها الفرع والتي يتم تصديرها كلها أو معظمها إلى الشركة الأم، كما قد تأمر الفرع بتسديد ما عليه من ديون تجاه الشركة الأم والفروع الأخرى، بل وإلى التعجيل بالوفاء بالديون الآجلة. أما إذا كان هذا الفرع دائنًا للفروع الأخرى، فإن الشركة الأم تصدر أمرًا بتأجيل الوفاء بهذه الديون حتى تستقر الأوضاع النقدية في الدولة المضيفة التي يتواجد فيها.

تترك السياسات السابقة الذكر أثارا سلبا على الأوضاع الاقتصادية في الدول المضيفة، فالتهرب من الضرائب ينعكس سلبا في انخفاض الإيرادات العامة، كما أن تحويل الأرباح وامتصاص رؤوس الأموال المحلية من شأنه أن ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها، ومن ثم انهيار قيمة عملاتها، وتزيد تقنيات الحد من مخاطر سعر الصرف من انهيار عملات الدول المضيفة.

الجواب على السؤال الثاني: 11 نقطة

أولا: تتجلى آثار الشركات على الحساب الجاري في النقاط التالية:

1- الميزان التجاري: يكون الأثر حسب الحالات التالية:

- عند توجيه استثمار الشركات وفق إستراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير ينعكس ذلك إيجابا في زيادة صادرات الدول المضيفة، مما سيترك أثراً إيجابيًا على الميزان التجاري.

- صحيح أن الشركات قد دعمت صادرات العديد من الدول، لكنها قد تلجأ إلى استيراد بعض مستلزمات الإنتاج من الخارج خصوصا من الدولة الأم لتدعيم صادراتها، لذلك فإن الأثر الصافي لها على الميزان التجاري للدول المضيفة يتمثل في فرق صادراتها عن وارداتها.

- من الآثار المهمة التي تمارسها الشركات على الميزان التجاري للدول المضيفة مقدار مساهمته في تخفيض إجمالي وارداتها من خلال تمويله لأسواقها المحلية بالسلع والخدمات.

- زيادة دخل الدولة المضيفة بسبب وجود الشركات إذا انعكس في زيادة الطلب على الواردات، فإنه ينعكس سلبا على ميزانها التجاري.

2- حساب الخدمات والمداخيل: تحتاج الشركات الأجنبية إلى مجموعة من الخدمات كالنقل، والتأمين، والخدمات المصرفية، فإذا ما اعتمدت على خدمات محلية، فإن ذلك يسجل أثرًا منعدمًا على حساب الخدمات والمداخيل، أما إذا اعتمدت في ذلك على مصادر خارجية فإن هذا يترتب عليه أثرًا سلبيًا على حساب الخدمات والمداخيل.

3- حساب صافي التحويلات: في حالة اعتماد الشركات الأجنبية على العمالة الأجنبية، وقامت هذه الأخيرة بتحويل مدفوعات الدخل للخارج، فإن ذلك يترك أثرًا سلبيًا على حساب صافي التحويلات للدولة المضيفة.

ثانيا: **تقييم الأثر على الجزائر**:أثرت الشركات سلبيا على **الحساب الجاري**، لأن أنشطتها تمركزت أساسا في قطاع المحروقات، وبالرغم من أنها زادت من صادرات الجزائر، إلا أنها زادت من هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني. لم توفر منتجات للسوق المحلية، ما زاد من الواردات، خاصة في ظل زيادة المداخيل. تستمر الشركات لتلبي مختلف احتياجاتها من الخدمات المختلفة على الخارج، ما أثر سلبيا على حساب الخدمات والداخيل. تعتمد أيضا الشركات على العمالة الأجنبية ويترك ذلك أثرا سلبيا على حساب صافي التحويلات.